

Distr.: General
22 June 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 20 من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة 16 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثاني بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المعقود في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2022 في دوشانبي (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 20 من جدول الأعمال.

(توقيع) جونيبيك حكمت



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 16 حزيران/يونيه 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثاني بشأن العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المعقود في دوشانبي في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2022

إعلان: من دوشانبي 2022 إلى نيويورك 2023

نحن، رؤساء الوفود والممثلين الرفيعي المستوى للدول والمنظمات والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، إذ اجتمعنا في دوشانبي، طاجيكستان، في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2022، إسهاماً منا في عملية دوشانبي المتعلقة بالماء باختلاف أدوارنا ومسؤولياتنا،

واند نعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁾ والدور الحيوي للماء في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة،

واند نسلم بأن الماء مورد لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة القادرة على الصمود، والقضاء على الفقر والجوع، وتوفير الصحة، ومكافحة التصحر وفقدان التنوع البيولوجي، والارتفاع بمستقبل مستدام وسلمي شامل للجميع يتسم بالإنصاف والقدرة على الصمود اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً، في خضم مواجهتنا أزمة كوفيد-19 الراهنة وتداعياتها، لأغراض منها تمكين المرأة والشعوب الأصلية وتحقيق الرخاء للأطفال والشباب وللأشخاص ذوي الإعاقة والفئات التي تعيش في أوضاع هشّة،

واند نقر بأن الماء والصرف الصحي والصحة والنظم الإيكولوجية والمحيطات والطاقة والمنظومات الغذائية والتغذية مجالات مترابطة، وبأنه يجب عكس الاتجاه المتنامي للخصائر الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمياه، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير والفيضانات المفاجئة والجيشان الساحلي وارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة والانهيالات الوحلية والانهيارات الجليدية، بما في ذلك ما ينجم منها عن تغير أنماط المناخ والظواهر الجوية القصوى، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة،

واند نشدد على أن تغير المناخ يؤثر على الموارد المائية في العالم بطرق معقدة، تتجسد في جملة مظاهر منها ندرة المياه، وإذ نلاحظ دعوة قادة التحالف من أجل الماء والمناخ للإقرار بدور الماء في اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالعمل من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها⁽²⁾، وخطة العمل المتعلقة بالهيدرولوجيا التي اعتمدها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمرحلة التاسعة من البرنامج الهيدرولوجي الحكومي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعنون "توظيف العلوم لأجل تحقيق الأمن المائي في العالم في بيئة متغيرة"،

(1) القرار 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015.

(2) القادة من أجل العمل المتكامل في مجالي المياه والمناخ، www.water-climate-coalition.org.

وإنه نسلم بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعلن الفترة من عام 2018 إلى عام 2028 عقدا دوليا للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة"، وبالقرارات التي تحدد عملية استعراض منتصف المدة الشامل للعقد وتصف طرائق مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للعمل في آذار/مارس 2023 وما ينتظر منه (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 فيما يلي)، والقرار الذي يعلن الفترة من عام 2020 إلى عام 2030 عقدا دوليا للعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية⁽³⁾،

وإنه نشدد على أن مؤتمر دوشانبي الثاني بشأن العقد الدولي للعمل من أجل الماء يدعم التحضير الفعال لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 الذي تشارك في استضافته حكومتا طاجيكستان وهولندا وسيعقد في نيويورك،

وإنه نلاحظ النتائج المنبثقة عن مؤتمر دوشانبي الأول بشأن العقد الدولي للعمل من أجل الماء المعقود في عام 2018، والاجتماع الرفيع المستوى لرئيس الجمعية العامة، والمنندى السياسي الرفيع المستوى، وحوارات بون بشأن الماء من أجل نتائج، والمنندى العالمي التاسع للمياه المعقود في داكار، ومؤتمر القمة الرابع للمياه في آسيا والمحيط الهادئ المعقود في كوماموتو، والاجتماعات التي نظمتها الدول الأعضاء الأخرى، **وإنه نتطلع** أيضا إلى إسهام الندوة الرفيعة المستوى بشأن المياه المرتقب عقدها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في لشبونة، وإسهام المناسبات الأخرى المذكورة في القرار 212/75 المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، والدورة 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والأنشطة الأخرى ذات الصلة،

نكرر في هذا الإعلان تأكيد تصميمنا على تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء، ونعلن التزامنا باتخاذ الإجراءات التالية، وفقا لقدرات كل منا:

ألف - ضمان حصول الجميع بإنصاف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي، بما في ذلك الخدمات ذات الصلة، وتوفير النظافة الصحية للجميع، كعوامل أساسية للتنمية البشرية والصحة

إعطاء الأولوية لحصول الجميع بإنصاف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية، لما لذلك من أهمية حاسمة في الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، على النحو المبين في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽⁴⁾، وعلى الغذاء الذي يفي بالحاجة⁽⁵⁾؛

دعم المؤسسات والسياسات والأنظمة المحكمة والاستثمارات والموارد البشرية والنهج المصممة على المقاس بالقدر الكافي لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بمستوى أفضل، مع إيلاء اهتمام فوري لتوسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات في المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص في

(3) القرارات 222/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 226/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 212/75 المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(4) القرار 292/64 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2010 والقرار 169/70 المؤرخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

(5) المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

الخدمات، قدر الإمكان، بما يشمل اللاجئين والمناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها والمناطق التي تعاني من الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، وفقاً لمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"؛

إعطاء الأولوية للحصول على المياه الآمنة والمستدامة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك الخدمات ذات الصلة، في جميع المدارس ومرافق رعاية الأطفال والرعاية الصحية، باعتبار ذلك أمراً حيوياً لصحة الأطفال والأمهات والمرضى ولرفاه الموظفين؛

بلورة استراتيجيات أطول أجلاً لتعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب لها ومواجهتها، بما في ذلك أزمة كوفيد-19، من خلال الاستثمار في البنية التحتية للإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي، وإدارة مياه الصرف الصحي والنفايات، وتعزيز الممارسات الجيدة باستمرار في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ولا سيما الترويج لثقافة نظافة اليدين في جميع المناسبات، لتكون بمثابة حواجز لا غنى عنها لمنع انتقال مسببات الأمراض من منظور "نهج الصحة الواحدة"، وإنشاء أنظمة فعالة لمراقبة مياه الشرب ومياه الصرف الصحي؛

باء - الإقرار بأهمية المياه في توفير سبل العيش وإحقاق الإنصاف وفي النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة

السعي إلى وضع سياسات مائية تفضي إلى إحداث تحول استناداً إلى فهم أفضل للمياه وإدراك أكبر لقيمتها من خلال تعزيز التعاون والإدارة الشفافين الشاملين لعدة قطاعات، عن طريق المؤسسات، والاستثمار في بنية تحتية مستدامة بيئياً وقادرة على الصمود أمام عوامل المناخ، والإعلام، والبيانات، والمحاسبة المائية، والتعليم، والتدريب، وتنمية القدرات، والبحث والابتكار، ولا سيما في سياق السير نحو بلوغ الاقتصاد الدائري؛

تعزيز المؤسسات والسياسات والأنظمة المحكمة والاستثمارات والموارد البشرية والنهج المصممة على المقاس بالقدر الكافي لأجل تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات، بوصف ذلك عملية تروم ضمان إدارة واستخدام المياه والأراضي والموارد ذات الصلة على نحو أكثر إنصافاً وكفاءة واستدامة وقدرة على الصمود، وتوفير الحماية على مستوى الأحواض المائية وطبقة المياه الجوفية من المنبع إلى البحر، دون الإخلال باستدامة أنظمة دعم الحياة، توخياً لإدارة دورة المياه إدارة سليمة؛

تعزيز التعاون والإدارة المستدامة للمياه عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث من خلال ترتيبات مؤسسية وتقنية واقتصادية مناسبة، يمكن أن تشمل تشجيع وإرساء ترتيبات واتفاقات وآليات تمويل كافية، على مستويات مختلفة، ووسائل تبادل البيانات المتعلقة بتدفقات المياه وتبادل المعلومات عن خطط التنمية المتصلة بالمياه في الوقت المناسب لبناء الثقة وبعث الاطمئنان فيما بين البلدان المشاطئة، حسب الاقتضاء؛

تعزيز نهج الترابط بين الماء والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية، مع مراعاة الأثر المتسلسل والشامل لعدة قطاعات الذي يترتب عن الضغوط والصدمات على جميع المستويات، بما فيها كوفيد-19 والنزاعات المسلحة واختلال الروابط الاقتصادية وسلاسل الإمداد وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وممارسات

الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ويطال قطاعات المياه والطاقة والغذاء التي أضحت متكاملة بشكل متزايد، والآثار المحتملة لتلبية الاحتياجات الأساسية على الاقتصادات والمجتمعات المحلية؛

جيم - بناء الصلات بين الماء والبيئة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

إنشاء مؤسسات وإرساء وتنفيذ سياسات قادرة على الصمود، بما في ذلك خطط وتدابير التكيف الوطنية، والبنية التحتية والتكنولوجيات ونهج الإدارة على المستوى المناسب للدوائر الحكومية ومقدمي الخدمات، وتحسين التنسيق والتصدي للكوارث المتصلة بالمياه وغيرها من المخاطر، مع مراعاة آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على الموارد المائية العالمية عموماً؛

إقرار وتجسيد الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه تعزيز صحة النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والغابات والترية في توفير حلول مستمدة من الطبيعة أو نهج قائمة على النظم الإيكولوجية لتعزيز الاقتصاد الدائري والأخضر، وفي تكملة دور البنية التحتية الرمادية على نحو يتسم بالكفاءة من حيث التكلفة في تعزيز الإدارة المستدامة بيئياً للموارد الأرضية والمائية، والحد من المخاطر، ودعم سبل العيش والمياه والنظم الإيكولوجية والطاقة والصحة والأمن الغذائي والتغذية على الصعيد المحلي؛

دعم توفير وتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك التمويل المناخي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها طوعاً بشروط متفق عليها، وبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية من أجل بناء القدرة على الصمود فيما يتعلق بالمياه لحماية الاقتصادات والنظم الإيكولوجية والبنية التحتية والمجتمعات المحلية، مع إيلاء الاهتمام للاحتياجات التي تتفرد بها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

الإقرار بالحاجة إلى قاعدة معارف منهجية محكمة لفهم العوامل المحركة لخطر الكوارث وآثارها المحتملة على تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من تلك الأهداف المتصلة بالمياه، ولتعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر المتعددة وإدارتها، وللاستثمار في الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها ونظم الإنذار المبكر وتعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود، ولبلورة استراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز التأهب وتدابير الاستجابة الفعالة، و "للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل" عند التعافي وإعادة التأهيل وإعادة التعمير، بما يتيح آليات التكيف المناسبة؛

دال - تعزيز التعاون عبر القطاعات، وتحسين المعارف والتعليم، وتطوير الأدوات والتكنولوجيات

دعم تعزيز التعاون والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بأحواض الأنهار والمنظمات العلمية والمستثمرون والمانحون، حيثما أمكن، وتعزيز التنسيق وأوجه الترابط ضمن مجالات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وعبر جميع تلك الأهداف من خلال النظر في قضايا المساءلة وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات وأفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، والاستعانة بالبيانات لتجسيدها في العمل من خلال ربط الصلة بين العلوم والابتكار وصنع القرار؛

عرض الحلول المفضية إلى العمل استناداً إلى الابتكارات العلمية والتكنولوجية وتوسيع نطاق تطبيقها، بما في ذلك العلوم المفتوحة للعموم والعلم التشاركي، والمبادرات المتخذة بقيادة النساء والشباب،

والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، من أجل إدارة المياه وخدمات الصرف الصحي إدارة أكثر فعالية وقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بما يتماشى مع الأولويات والظروف الوطنية؛

دعم وتيسير التعاون بين مختلف فئات مستخدمي المياه في جميع قطاعات الاقتصاد على نحو يتوخى الابتعاد عن الطرق التقليدية المتبعة في هذا الصدد وتعزيز التكامل على جميع المستويات المناسبة لتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة ومجتمع يتعامل مع المياه بشكل أكثر نكاه، من خلال فهم الاحتياجات المائية لمختلف القطاعات وأصحاب المصلحة؛

توفير تعليم جيد وميسور التكلفة للجميع، من مرحلة الطفولة حتى التعليم العالي، وإتاحة التدريب وتنمية القدرات فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالمياه لجميع الأجيال؛

* * *

ندعو إلى تطبيق الإطار العالمي للتجديد لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة تطبيقاً متسقاً، مع وضع الظروف والنهج الوطنية في الاعتبار، ومن ثم نعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى مواجهة التحديات المطروحة فيما يتعلق بالتمويل باعتباره وسيلة لتوفير خدمات أفضل وأكثر استدامة في مجال المياه، وبكفاءة جودة البيانات والمعلومات والمعارف المنصبة على الموارد وقياس التقدم المحرز، وتصنيفها والوصول إليها، وتعزيز قدرة قطاع المياه على استقطاب المهنيين الشباب المؤهلين والاحتفاظ بهم، وبتشجيع الابتكارات وتوسيع نطاقها وضمان التعاون عبر الحدود والقطاعات لتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات؛

وننظر في استخدام الصكوك القانونية والمبادئ التوجيهية التي يمكن أن تتيح، في جملة أمور، أطراً للتعاون المتعدد القطاعات، لتحديد الأهداف الوطنية والارتقاء بالخطط في سبيل تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة؛

ونؤكد أن دور النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجموعات الرئيسية الأخرى المعترف بها في حوكمة وإدارة المياه على جميع المستويات دور بالغ الأهمية في ضمان حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي، لا سيما في ظل تغير المناخ؛

ونلتزم بتطبيق نهج تشاركية وحلول تقنية موسعة وشاملة للجميع لضمان الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل مستدام وبإنصاف ودون تمييز، إلى جانب ما يقابل ذلك من أنشطة وآليات لتنمية القدرات وتبادل المعارف؛

ونؤيد المشاركة المجدية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في قطاع المياه، وهي مشاركة ضرورية لتطوير واستدامة حوكمة وإدارة المياه على نحو دائم وبإنصاف.

الرسائل الرئيسية الموجهة لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 في نيويورك

نؤكد أن الالتزام باستدامة المياه، بما في ذلك مياه الشرب والصرف الصحي والحد من مخاطر الكوارث، التزام ينبغي إعادة تأكيده في ضوء التأثير الذي يطل حياة ورخاء عدد لا يحصى من الناس كل يوم والتهديد الذي يحدق بالتمتع الفعلي بحقوق الإنسان المذكورة أعلاه وبالاحتياجات الحيوية للأجيال القادمة من جراء التحديات التي يطرحها تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، وندرة المياه،

والتلوث الناجم عن الأنشطة الزراعية في جملة أنشطة أخرى، ومعالجة النفايات، والمواد الكيميائية، والملوثات العضوية، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والمعادن الثقيلة، والجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛

ونشير إلى أن تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من تلك الأهداف المتصلة بالمياه بحلول عام 2030 يستلزم التعجيل باتخاذ إجراءات من جانب جميع البلدان وأصحاب المصلحة، لا سيما في البلدان التي لا تسير حالياً "على المسار الصحيح"، من خلال المساعدة المالية والتكنولوجية، والإصلاحات السياسية، وإعطاء الأولوية في تقديم الدعم الدولي الإضافي الكافي للبلدان النامية. وينبغي أن يثير مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 زخماً ويوفر الدعم المؤسسي والمالي للبلدان لمواجهة هذا التحدي بشكل مشترك؛

ونلتزم بالتعجيل ببذل الجهود من أجل تنفيذ الأهداف المتصلة بالمياه على نحو متسق وتحقيق غايات خطة عام 2030، ونصبو إلى تعزيز الحوار السياسي والتقني بشأن المياه، بما في ذلك الحوار على أعلى المستويات، حسب الاقتضاء، في سياق الأمم المتحدة، وإلى تحسين النهج المتبع إزاء المياه على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما يعزز مشاركة الدول الأعضاء؛

ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي فيما يتصل بالمياه، لأغراض منها بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث المتصلة بالمياه وتغير المناخ، وتعزيز الإدارة المستدامة والمنصفة والشفافة والسليمة للمياه، بالاستعانة أيضاً بالمنظمات والآليات والاتفاقات والترتيبات الإقليمية ذات الصلة، مثل المنظمات المعنية بأحواض الأنهار، حسب الاقتضاء؛

ونكرر تأكيد ضرورة إدماج عنصر الماء وإعطائه الأولوية على نحو راسخ ومتسق وبصريح العبارة في السياسات الاقتصادية والبرامج الاستثمارية الوطنية من أجل إنكاء الوعي بالأسباب والسبل التي تجعل من الماء والصرف الصحي عنصرين ضروريين لتحقيق أهداف التنمية الوطنية على جميع المستويات، مثلاً عن طريق القيام طوعاً، بحلول عام 2025، بوضع وتعزيز خرائط طريق أو استراتيجيات وطنية في مجال المياه للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وجميع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وضرورة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك فيما يتعلق بالموارد المائية غير التقليدية، عن طريق مؤسسات وأدوات تمويل وسياسات وأنظمة قوية، وفيما يتعلق أيضاً بمقدمي المنافع العامة والخدمات؛

ونشدد على ضرورة الاستثمار المسبق في عوامل التمكين البالغة الأهمية، مثل التعليم والعلوم والمعارف والابتكار والبيانات المتعلقة بحجم الماء ونوعيته وإمكانية الحصول عليه ومدى توافره ومسببات المخاطر التي قد تطاله وأنماط استهلاكه، إلى جانب النهج الأخرى القائمة على الأدلة، من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين القدرة على التخطيط؛

وندعو إلى دعم الاحتياجات في مجالي التخطيط والتنفيذ بالموارد المالية، وإلى وضع آليات لزيادة الإيرادات المتوفرة لإدارة المياه والخدمات والبيانات وتطوير المعارف المتعلقة بها، وإعطاء الأولوية للمتضررين أشد الضرر من التحديات المتصلة بالمياه؛

ونلاحظ مع التقدير المبادرة التي اتخذها قادة التحالف من أجل الماء والمناخ لإرساء مجموعة من الخدمات الإعلامية المتعلقة بالمياه والمناخ على الصعيد العالمي؛

ونشجع على استخدام أدوات مناسبة لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها جميع الغايات المتعلقة بالمياه، ومبادرة الأمم المتحدة لرصد الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومبادرة تنمية القدرات من أجل تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة؛

ونسلم بالحاجة إلى معالجة الثغرات في البيانات الجنسانية **ونتفق** على تعزيز الإبلاغ فيما يتعلق بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في مجال المياه وعلى السعي إلى إتاحة هذه البيانات وتمكين الجميع من الوصول إليها لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في المجالات المتصلة بالماء، **ونلاحظ بارتياح** "الدعوة إلى العمل من أجل التعجيل بالمساواة بين الجنسين في مجال المياه"؛

وندعم ونشجع مشاركة الشباب للاضطلاع بدور هام في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، ونلاحظ كذلك باهتمام وضع "خطة لتنمية الشباب في مجالي الماء والمناخ"؛

ونؤيد مبادرة طاجيكستان بشأن إعلان عام 2025 سنة دولية لحفظ الأنهار الجليدية، **ونلاحظ** مع التقدير العزم على تعزيز الآليات الدولية لتيسير الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الغلاف الجليدي؛

ونصبر إلى وضع آلية لخطة للعمل المائي كوثيقة ختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، بناء على الآليات القائمة، تضم جميع الالتزامات الطوعية - الصغيرة والكبيرة المتعهد بها من قبل كل من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والتحالفات في جميع أنحاء العالم من داخل قطاع المياه وخارجه - التي يراد بها تسريع وتوسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالماء الواردة في خطة عام 2030 ودعم وتتبع وتنفيذ خطة عام 2030 وما بعد عام 2030؛

ونوصي بتسجيل الإجراءات والشراكات المقترحة خلال مؤتمري دوشانبي بشأن العقد الدولي للعمل من أجل الماء، وخلال جميع المؤتمرات والمناسبات الأخرى ذات الصلة، بوصفها التزامات طوعية بشأن منتدى الأمم المتحدة للشراكات، وتقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بها؛

ونعرب عن خالص تقديرنا لحسن الضيافة التي أبدتها طاجيكستان، حكومة وشعباً، وللدعم المقدم من الأمم المتحدة ومن جميع الشركاء الذين أسهموا في هذا المؤتمر الهام.